فريق عمل الخاص بالهجرة المختلطة
الصومال

الهجرة المختلطة من خلال الصومال وعبر خليج عدن

أبريل 2008

الخلاصة التنفيذية

في كل عام، يقوم عشرات الآلاف من المهاجرين واللاجئين برحلات محفوفة بالمخاطر من بلدهم الأصلي عبر المنطقة الشمالية الشرقية للصومال "بونتلاند" باتجاه عبر خليج عدن. وهناك دوافع مختلفة لهذه الهجرات تشمل الفرار من الإضطهاد وانتهاكات حقوق الانسان بالإضافة إلى الرغبة للحصول على فرص اقتصادية أفضل وهذا ما أكسبها صفة "التنوع" . وخلال هذه الرحلة يموث الكثيرون، بينما يتعرض الآخرون للإساءة والأذى على أيدي عديمي الضمير من المهربين. وعلى الرغم من الأخطار المتأصلة، فقد تزايد عدد الأشخاص الذين يحاولون عبور منطقة بونتلاند (أرض الصومال) إلى اليمن بشكل كبير. في عام 2006 وردت أخبار تفيد بأن 22,000 شخصاً قد تمكنوا من العبور إلى اليمن. وفي عام 2007 أشارت إحصائيات صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يمن بأن ما يقرب من 29,000 شخص حاولوا العبور وهلك منهم أكثر من 1000 شخص. وحتى اليوم، فقد شهد العام 2008 ارتفاع في معدل العبور بصورة كبيرة. يعترف المجتمع الدولي والسلطات الإقليمية الصومالية بوجود تحديات هائلة أمام دول المنطقة، علاوة على ذلك، فأنه يتعين التعاطي مع الأسباب والعواقب الاقتصادية والإنسانية المؤدية إلى ذلك.

تم استنباط ورقة الاستراتيجية هذه من خلال دراسة استكملت في شهر يناير 2008 وكُلف بإعدادها فريق عمل مختص بالهجرة المختلطة في الصومال لغرض تحسين فهم تدفق المهاجرين المعقد من الصومال إلى اليمن. (أنظر الإطار):

فريق عمل الخاص بالهجرة المختلطة في الصومال

في وائل عام 2007، وبرعاية اللجنة الدائمة فيما بين حكومات الدول لمجموعة الحماية، تم إنشاء فريق عمل الهجرة المختلطة بمشاركة كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بصفتهما رؤساء مشاركين للجنة. وتتألف عضوية فريق العمل من كل من OCHA، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مجلس اللجوء الدانمركي، ومجلس اللجوء النرويجي. إن الغرض من تأسيس فريق العمل هذا يكمن في توفير استراتيجية أكثر تركيزاً ومبنيا على الحقوق للاستجابة لاحتياجات الحماية والإحتياجات الإنسانية لكل من المهاجرين واللاجئين العابرين من خلال الصومال. وقد تم الاعتراف بأنه كلما كان هناك مستوى من التنسيق والاستجابة، كلما كان هناك افتقار لاستراتيجية إقليمية للتعاطي مع ديناميكيات متعددة الأوجه لهذه التنقلات. إن كافة الأنشطة والمخرجات الناتجة عن عمل فريق عمل الهجرة المختلطة يتم الإشراف عليها من اللجنة الدائمة فيما بين الحكومات لمجموعة الحماية وبالتشاور المباشر مع الفريق القطري للأمم المتجدة بالصومال.

وتلخص هذه الدراسة الديناميكيات والتحديات الماثلة على طول طرق الهجرة التي تتجمع في منطقة البونتلاند للتوجه إلى اليمن ومواجهة العديد من الأخطار تتمثل في القيام بالرحلة البحرية ذاتها وخلال استقبال الواصلين إلى اليمن. أما بالنسبة للطرق الأخرى مثل تلك التي تمر بجيبوتي فسيتم تحليلها بشكل موجز، مع أن التركيز الأولي الذي يقع على التنقل بين ميناء مدينة بوصاصو، بونتلاند، واليمن والتي ينطلق منها جزء كبير من عمليات العبور. كما تقدم الدراسة توصيات للتعاطي مع هذه التحديات. وتعتمد التوصيات على الحاجة الواضحة لتحسين مستوى التنسيق، ورسم السياسة والتحليلات على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى الاستجابات في إطار الصومال. وتوصي هذه الدراسة بتوسيع التدخلات الإنسانية المنسقة وذلك للتعاطي مع الحدود الحالية لحماية حقوق الإنسان المعنية بالمهاجرين واللاجئين بما في ذلك المشاركة في بناء القدرات للسلطات الإقليمية والوطنية وطرح الأسباب الاقتصادية لهذه الظاهرة.

القسم 1: ديناميكيات الهجرة عبر الصومال

1. خلفية

إن تحرك الأشخاص من القرن الأفريقي لا يعتبر ظاهرة جديدة، فالتنقلات الموسمية للرعاة البدو بين الصومال وكينيا وأثيوبيا يتجاوز الحدود الوطنية، حيث أن طرق التجارة الإقليمية قد نشأت منذ فترة طويلة. أما فيما يتعلق بتنقلات المهاجرين العمال الصوماليين وكذلك الطلاب إلى كل من فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا العظمى، فقد بدأت خلال المرحلة الاستعمارية، مشكّلة بذلك مرحلة الشتات الصومالي الأولى، بينما أدى توسع الصناعة النفطية في الجزيرة العربية خلال السبعينيات والثمانينات إلى جذب عدد متزايد من العمال من ذوي المهارات. ويُقدر عدد الصوماليين الـ ـين الذين تمكنوا من الحصول على فرص عمل في دول الخليج بنحو 375,000 وذلك خلال العام 1987.

شكل انهيار الدولة الصومالية وما تلاها من حرب أهلية ومصاعب اقتصادية دافعاً كبيراً فى تشريد الصوماليين وذلك في كل من إطار الإقليم أو في الخارج. وفي العام 1982م، خلفت الحرب الأهلية والمجاعة أعداداً كبيرة من القتلى أي ما يقرب من 280,000 شخص صومالي، كما أرغم ما يربو على مليون شخص بمغادرة منازلهم. في الوقت ذاته، فأن كثير من الأسر الصومالية ممن تملك المال وتحظى بعلاقات واتصالات، تمكنت من السفر إلى أوروبا، والولايات المتحدة، واستراليا، وكندا. أما الأسر الأشد فقراً، فقد انتقلت في الوقت ذاته إلى البلدان المجاورة مثل أثيوبيا (ما يقرب من 180900 شخص) وكينيا (141,000) واليمن (55,200) أو أن بعضهم بقي مبعداً داخلياً في الصومال.

عقب انسحاب عملية الفرض القانوني للسلام في الصومال في العام 1995، أدى الصراع السياسي العشائري، انتهاك ـ ن الإنسان، والكوارث الطبيعية، إنحسار الفرص الاقتصادية إلى تدعيم عملية النزوح الداخلية والخارجية المنظمة للصوماليين. وفي شهري يوليو وأغسطس من العام 2006، تعرض وسط جنوب الصومال للجفاف وما تبع ذلك من فيضانات في المناطق النهرية في شهر نوفمبر من نفس العام. وفي أواخر العام 2006 توقعت الأمم المتحدة أن يصل عدد النازحين المحليين من الصوماليين إلى عدد 400,000 شخص متمركزين في المناطق الحضرية مثل مقديشو وغالباً ما كانوا يعيشون في ظروف مأساوية. وفي شهر ديسمبر من العام2006، تدخل الجيش الأثيوبي لدعم الحكومة الاتحادية المؤقتة ضد اتحاد المحاكم الإسلامية. وقد أدى حادثة التمرد في مقديشو والرد العسكري من قبل الجيش الأثيوبي وقوات الحكومة الاتحادية المؤقتة في عام 2007 وما رافق ذلك من انتهاكات لحقوق الانسان والقانون الانساني إلى تشريد عدد كبير من المدنيين من مقديشو يُقدر عددهم بـــ 700,000 شخص ممن ينتمون في الأصل إلى أجزاء أخرى من الصومال. أما التنقل الكبير من أثيوبيا إلى دول خارج منطقة القرن الأفريقي، فقد نشأ منذ إندلاع ثورة 1974 حيث كان هناك هجرة جماعية كبيرة في اتجاه الصومال في عام 1977 على إثر تفجر النزاع في الجزء

الإقليمي الوطني الصومالي لأثيوبيا، كما استمر التدفق حتى منتصف التسعينيات حين أنضم الأثيوبيين القادمين من المناطق الأخرى إلى هذا التدفق.

2. طرق الهجرة الرئيسة من القرن الأفريقي إلى اليمن

تشمل حركة الهجرة الرئيسة من القرن الأفريقي إلى اليمن الممر البحري من المناطق المحيطة بميناء مدينة بوصاصو (بونتلاند) وأوبوك (جيبوتي)، وفي بعض الحالات، تم استخدام مدينة بربرة (شمال غرب أرض الصومال) كعبور مؤقت إلى نقاط وصول مختلفة على طول الشاطئ اليمني. أما غالبية الأشخاص الذين يحاولون استخدام هذه الطرق يأتون أصلاً من 3 مناطق هي: مناطق الأورومو تيجرينا الأثيوبية، البلد الإقليمي الوطني الصومالي لأثيوبيا ووسط جنوب الصومال. وعليه، تنتج كل نقطة منشأ مجموعة متميزة من الممرات نحو المدن الساحلية التي يحاول المهاجرون العبور منها إلى اليمن.

2.1 الطريق 1: أثيوبيا – أرض الصومال –بونتلاند – اليمن

معظم هذه الطريق تم السيطرة عليها من قبل الأثيوبيين المنتمين إلى الأراضي المرتفعة وكذلك نسبة من الأثيوبيين المنتمون إلى الجزء الجنوبي من الأراضي المنخفضة حيث يستعين المهاجرين واللاجئين بشبكة من المهربين المنظمين بشكل جيد عندما يسافرون من مراكز محددة في أثيوبيا، و عبر الحدود إلى أرض الصومال بالتقدم إلى الأمام باتجاه بوصاصو. تعمل نقاط العبور على طول الطريق، وبشكل ملحوظ في كل من منطقتي هرجيسيا، وبراعو، كمناطق لجذب العمل حيث يبحث بعض الأشخاص في هذه المناطق عن فرص عمل لبضعة أسابيع أو أشهر لتأمين كسب المال الكاف لتهريبهم إلى المرحلة القادمة.

عند الوصول إلى بوصاصو، يتجه المهاجرين واللاجئين إلى التجمع في مخيمات سكنية محيطة بالميناء، حيث يوجد عدد من المقاهي، وكل واحدة من هذه المقاهي مملوكة لأشخاص ينتمون إلى مناطق نشأتهم الأصلية. يعمل مالكي هذه المقاهي كوسطاء، حيث تقتصر مساعدتهم المحتملة للمسافرين في الحصول على أماكن لتأمين رحلاتهم البحرية على ظهر قوارب المهربين الى اليمن.

2.2 الطريق 2: البلد الإقليمي الوطني الصومالي لأثيوبيا – بونتلاند – اليمن

إن الأثيوبيين من الأراضي المنخفضة لاسيما أولئك الذين ينتمون إلى عشائر الأوغادين ، يظهر أنهم يفضلون السفر عبرمناطق تتمتع ببعض الحماية من خلال انتمائهم القبلي (دارود). وعلى الرغم من أن البعض يقوم بالعبور مباشرة

إلى أرض الصومال للانضمام إلى الطريق 1، فأن الآخرين من منطقة واردر يسلكون طريقاً تعبر الحدود وصولاً إلى بونتلاند بين منطقتي (جارد وجالكايو) ويسافرون عبر جارد إلى بوصاصو. في الوقت ذاته، فأن الأسر القادمة من المناطق الجنوبية للأراضي المنخفضة، بالقرب من من منطقة جودي، يعبرون داخلياً إلى منطقتي هيران وجالجادور من الصومال ومن ثم يشقون طريقهم باتجاه جالكايو. وهذا المسلك يُعد أكثر خطورة نظراً لأن هذه المناطق التي تقع داخل الصومال محتلة من قبل عشائر الهاوي المختلفة وهم دائماً في نزاعات عشائرية متواصلة. يسود هذا الطريق ظهور عسكري أثيوبي نشط، ووجود عدد من النقاط العسكرية القانونية وغير القانونية على الطرق المؤدية إلى داخل الصومال. إن المهاجرين واللاجئين المستخدمين لهذا المسلك ليسوا معتمدين على أي شبكة تهريب رسمية نظراً لأنهم يتبعون طرق تجارية ممزقة. وعندما يصلون إلى بوصاصو يقيمون مع أقاربهم أو في مخيمات تؤوي الأشخاص النازحين محلياً في مناطق بوش وبالاد وتواكل، وأبسامي وعبو.

2.3 الطريق 3: وسط جنوب الصومال – بونتلاند – اليمن

بينما نقاط الإنطلاق قد تنتشر في أي من مناطق وسط الجنوب فأن أنظمة الطرق تتجه إلى التجمع في منطقة هيران، ثم تتجه الهجرة على طول الطريق الرئيسي عبر مناطق جالجادو، وجالكايو وجارد وبوصاصو. وحيث أن هذا الطريق يُعد شريان التنقل الرئيسي في الصومال، فأن هذا الطريق يستخدم بشكل منتظم من قبل كل من سيارات التاكسي وسيارات النقل والحافلات التي تقوم بنقل الأشخاص االنازحين إما من خلال إيجار خاص أو مع البضائع بشكل جماعي. هناك أكثر من 300 نقطة عسكرية تم تسجيلها في وسط جنوب الصومال في ديسمبر 2007 حيث تطلب أموال غير قانونية لقاء تسهيل المرور الآمن وهناك تقارير عديدة عن حوادث نهب وسلب وعنف جنسي يتعرض لها المسافرين، لذا، فأن هذا المسلك اصبح محفوفا بالمخاطر بشكل متزايد. وعليه، فإن النشطاء من المهربين في بوصاصو يُعرف عنهم في بعض الحالات بقدراتهم على ترتيب سفر المهاجرين واللاجئين إلى بوصاصو.

2.4 الطريق 4 : أثيوبيا – أرض الصومال – جيبوتي – اليمن

إن المرور إلى اليمن عبر جيبوتي، سواء من خلال أرض الصومال براً وبحراً من بوصاصو أو مباشرة من أثيوبيا عبر البر أصبح يمثل المسلك الرئيسي للمهاجرين واللاجئين المسافرين في الجزء الشرقي لأثيوبيا. وفي الآونة الأخيرة، فأن أعدادا متزايدة من الصوماليين يستخدمون أيضاً هذه الطريق على الرغم من أن المسافة تُعد أكبر من من المسافة التي تتم عبر بوصاصو ويرجع سبب ذلك إلى الوعي المتزايد بالمخاطر المحدقة في العبور إلى بوصاصو. أصبح مسلك جيبوتي أكثر شعبية إثر إنفجار قنبلتين يدويتين في المناطق التي يتردد عليها المهاجرين واللاجئين الأثيوبيين في بوصاصو في أوائل شهر فبراير من العام الحالي 2008. وعند الوصول إلى جيبوتي، يستخدم المهاجرين واللاجئين مدينة أرهبي كنقطة عبور والإقامة فيها لمدة 3 أشهر ليتسنى لهم كسب الأموال اللازمة لمواصلة الرحلة القادمة.

وفي شهر مارس 2008، تم احتجاز مجموعة من الأثيوبيين والصوماليين القادمين من وسط جنوب الصومال من قبل سلطات أرض الصومال في منطقة بوراما. وكشفت المقابلات التي أجريت من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الصوماليين قد استخدموا ميناء بربرة كنقطة خروج ومن ثم العبور الى اليمن مستشهدين بوجود مصاعب في عبور الحدود إلى داخل جيبوتي. وهذا يبرز كمسلك محتمل جديد، لذا فأن ذلك يتطلب إجراء مزيد من أبحاث إضافية ورقابة أكثر تفصيلاً في المستقبل.

3. لمحة عن مجموعة المهاجرين واللاجئين في بوصاصو والدوافع المسببة للهجرة

3.1 لمحة عن المهاجرين المختلطين في بوصاصو

كما يتضمن المصطلح، فأن وضع الأشخاص المنخرطين في الهجرة المختلطة من خلال بوصاصو يعكس أسبابهم المختلفة لمغادرة أماكن نشأتهم الأصلية، ودوافعهم المستمرة للوصول إلى المواقع المحددة (التي من الممكن أن تتغير في الطريق) والتشريعات القانونية المختلفة. وبناء على ذلك، فأن الجميع يستخدم نفس البنية التحتية للنقل والتهريب، مما يجعل من الصعوبة بمكان إظهار الاختلافات بين الأفراد المهاجرين.

تعرف المجموعات الرئيسية بكونها جزء من تدفق المهاجرين المختلطة عبر بوصاصو حيث تشمل الأثيوبيين من كل من الأراضي المرتفعة والمنخفضة، والصوماليين وأغلبهم من وسط جنوب الصومال وأعدادا صغيرة من الكينيين والأوغنديين والتنزانيين والسودانيين.

يصعب تحديد عدد الأشخاص الذين هم في انتظار العبور إلى اليمن، فهم لايشكلون عدداً صغيراً نظراً لأن عدد الأشخاص النازحين محليا يقدر بـــ 30,000 في بوصاصو حيت يقيمون مع أسرهم المضيفة، وفي نفس المخيمات السكنية المؤقتة وأحياء الفقراء مثلهم مثل المهاجرين واللاجئين. أما التمييز بين الأشخاص الصوماليين النازحين محلياً والمهاجرين الصوماليين المحتملين فيعتبر مرناً. إن الكثير من الأشخاص النازحين محليا في بوصاصو، وحتى أولئك الذين لم يعتزموا مبدأياً العبور إلى اليمن، يمكن أن يشكلوا جزءاً من التدفق، وفي حال سمحت الظروف بذلك. وبناء على التقييمات السريعة لمواقع المهاجرين واللاجئين في بوصاصو والمقابلات الناقلة للمعلومات الخبرية الرئيسية، يقدر فريق عمل الهجرة المختلطة عدد المهاجرين الصوماليين المحتملين في أي وقت مفترض بأن يزيد على 9000 شخص. و، ،، مجموعة المهاجرين واللاجئين الأثيوبيين صغار الشباب من الذكور العازبين، مع أن هناك بعض الأسر، الأمهات مع الأطفال، كبار السن من النساء والأطفال القُصَّر غير المشمولين بالمرافقة. كما أن نحو 15% يمثلون السكان من صغار والنساء، واللائي غالباً ما يسكنّ في مواقع الأشخاص المبعدين داخلياً أو بالقرب من الميناء.

---

2 المصطلح "اطفال بدون مرافقين" يشير إلى أطفال غير مشمولين برفقة أي بالغ، وتم انفصالهم عن والديهم وعن الأقارب الآخرين أو وصي قانوني أو عُرفي. ويشمل المصطلح "اطفال منفصلين" الأطفال وهم الذين قد يكونوا برفقة من قبل أحد من الأقارب أو شخص بالغ آخر، لكن هذا الشخص قد لايكون قادراً أو قد لايكون أهلاً أو لا يرغب في تحمل مسئولية لرعاية الطفل لأمد طويل. وبناء على ذلك، فأنه يقترح أن نشير إلى كل من الأطفال المنفصلين وغير المرافقين. أنظر إلى "أنقذوا الأطفال" والذي تم اعداده بصفة مشتركة من قبل كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة اليونسيف، ، والصليب الأحمر الدولي، جمعية رعاية الأطفال، (المملكة المتحدة) ، وكذا "رؤية عالمية": مبادئ ارشادية حول الأطفال المنفصلين والمشمولين بالمرافقة، جنيف عام 2003

إن العدد الحقيقي للأشخاص المسافرين ممن ليسوا مرافقين غير معروف نظراً لأن الكثير من الأطفال قد يقومون بإلحاق أنفسهم. وأن الكثير منهم قد يربطون أنفسهم بأشخاص بالغين ولو بصورة مؤقتة. تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن على تسجيل الأطفال الذين يزعمون أو يفيدو بأنهم غير مشمولين بالمرافقة، إلا أن نسبة كبيرة تفشل بالتالي في البقاء في المرافق التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما تشير التقارير الواردة بأن هناك عددا متزايدا من فئات الكهولة ممن يحاولون الوصول إلى اليمن. وبسبب الافتقار إلى الملجأ الملائم، فأنهم قد يمكثون في ظروف فقر مدقع، وقد يرغمون على المبيت والنوم الخشن في مجمعات سكنية بالقرب من الميناء.

أما قيام الكينيين، والأوغنديين والتنزانيين برحلتهم البحرية بشكل جماعي من بونتلاند إلى اليمن، فإن ذلك يمثل تطوراً جديداً نسبياً، حيث تم الكشف عن ذلك لأول مرة في عام 2007. يصل الأفراد الوافدين من هذه البلدان إلى البونتلاند إما بصفة غواصين وصيادين يعملون على مراكب خاصة بالصيد حيث عادة ما تتوقف على شاطئ بونتلاند أو كـ"متخفين" على السفن الكبيرة المتجهة إلى بونتلاند. ميناء المغادرة الأصلي للحاويات التي عادة ما تنطلق من مومباسا. وعلى افتراض أن السفينة ذاتها لاتقصد التوجه إلى اليمن، فأن المسافرين والمتخفيين ينزلون في بوصاصو وينضمون إلى مجاميع المهاجرين واللاجئين هناك. وفي الوقت الراهن، فأن عدد الأشخاص المسافرين على هذا الخط يعد قليلاً جداً. ونظراً للصعوبات ومخاطر الوصول إلى بوصاصو، بالإضافة إلى مخاطر التواجد هناك، وليس من المتوقع أن تصبح بوصاصو مركزا رئيسا للهجرة من خارج المنطقة الموجودة فعلاً .

3.2 عوامل الـــدفـــع و الجذب

تضافرت نتائج الإنهيار الاقتصادي والصراعات وانتهاكات حقوق الانسان في منطقة القرن الأفريقي في ظهور حركة تتسم بالتعقيد وتمثل مجموعات تنشر الأمان والسلامة والحصول على العمل في دول خارج هذه المنطقة المضطربة. إلا أنه ليس من السهل إطلاق التعميم على عوامل الدفـــع والجذب، إلا أن الدافع لمغادرة بلد المنشأ يكون مرتبطاً بمناطق محددة وتتغير عوامل الجذب تبعاً للمعلومات التي تتوفر أثناء الطريق وكذا الصعوبات المالية ، ومع ذلك يمكن تحديد عدد من الاتجاهات العريضة على النحو التالي:

- تأكد من خلال المقابلات التي أجريت مع أفراد فروا من مقديشوا في العام 2007 حيث أدلوا بمعلومات تفيد بأن خوف المرء على سلامة نفسه والحاجة إلى حماية دولية برز كدافع رئيسي لهذا الفرار، ويضاف إلى ذلك انعدام فرص المعيشة وهو وضع تفاقم بسبب الصراع. وقد تتغير مسوغات هؤلاء الأفراد للسفر كلما تحركوا بعيداً عن العوامل الأولى التي تدفعهم كما تبين ذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض الأشخاص الفارين من مقديشو والذين شعروا بالأمان نسبياً عند وصولهم مدينة بوصاصو، حيث لم تكن رحلتهم لتتواصل لو توفرت لهم فرص العمل في بوصاصو حتى وإن كانت نيتهم الأصلية هي الذهاب إلى اليمن أو أبعد من

ذلك. وفي المقابل، هناك مجموعة أخرى من الصوماليين ممن يرون أن ظروف المعيشة في بوصاصو هي ظروف بائسة ومع أن نيتهم لم تكن في البداية مواصلة السفر، إلا أن آفاق الحصول على الأمن الاقتصادي في اليمن وما وراءها قد شكل بالنسبة لهؤلاء عامل جذب يدفعهم لخوض غمار مخاطر العبور.

- يفر بعض الأثيوبيين من سكان المرتفعات والكثير من سكان المناطق المنخفضة لأسباب ربما تكون عائدة إلى حاجتهم لحماية دولية أو بسبب تضاؤل الفرص الاقتصادية في مناطقهم الأصلية أو للأمرين معاً. ويظهر من المقابلات التي أجريت في بوصاصو مع سكان المناطق المنخفضة الأثيوبية أن الكثير منهم يختارون الإقامة في بوصاصو بدلا من المخاطرة في مواصلة الرحلة إلى اليمن نظراً لوجود تحالف قوي مع عشيرة الدارود في بوصاصو مما يوفر لهم حماية عشائرية وإمكانية الحصول على العمل، بينما يفضل سكان المرتفعات من الأثيوبيين مواصلة الرحلة لعدم وجود مثل هذه الحماية العشائرية ومحدودية الأمن الجسدي والاقتصادي.
- بالنسبة لمجموعة أخرى من الأثيوبيين من سكان المناطق المرتفعة، كان الدافع الرئيسي لهجرتهم طبقاً لإفادتهم عبر المقابلات التي تمت معهم هو العامل الاقتصادي، وقد شجعهم على ذلك "قصص النجاح" التي تحققت لأشخاص آخرين من نفس المنطقة الذين تسنى لهم الوصول إلى دول الخليج وأوروبا والعمل فيها بعد أن مروا من اليمن، وهذا لايعني بطبيعة الحال انتفاء الحاجة إلى حماية دولية لدى بعض هؤلاء الأفراد.
- يُنظر إلى نشاط الانتقال من بلدان المنشأ إلى بلدان أخرى كأستراتيجية للتكيف المعيشي من خلال تنويع مصادر دخل الأسرة لتشمل التحويلات المالية إذا ما توجت الرحلة بالتوفيق والنجاح. وفي حالة الصومال، توفر التحويلات المالية التي يقوم بها ما يزيد عن مليون صومالي في المهجر تدفقاً نقدياً سنوياً يتراوح بين 750 مليون دولا ومليار دولار. ومصدر الدخل هذا لا يشكل العمود الفقري لقطاعي التجارة والخدمات فحسب، بل كذلك للقوة الشرائية لكل من الأفراد والأسر، فمن بين اجمالي التحويلات المالية السنوية، هناك مبلغ يصل على وجه التقدير إلى 360 مليون دولار تذهب مباشرة لدخل الأسر. وعليه، يتعززعامل الجذب تلقائياً عندما يقوم أفراد الأسرة الواحدة بتحمل تكلفة سفر أقربائهم الآخرين مروراً ببوصاصو مستفيدين من خدمات تحويل الأموال المنتشرة على نطاق دولي واسع.
- يتم الاعتراف بالصوماليين الواصلين إلى اليمن كلاجئين بصورة تلقائية. وهذا الوضع وما يوفره من حماية ربما يشجع الأفراد من بلدان مجاورة للصومال ممن يشتركون في ملامح جسدية واضحة مع الصوماليين على الإدعاء بأنهم أيضاً صوماليين. وفي الوقت الذي يتمتع فيه اللاجئين بالحماية وتبني مبدأ عدم الإبعاد، فأن الكثير منهم مع ذلك يواصلون التحرك من الساحل إلى مناطق أخرى من اليمن وحتى إلى دول أخرى لأسباب شتى، من ضمنها توفر فرص معيشية أفضل. وفي الواقع فأن من يبقى في اليمن من هؤلاء اللاجئين هم أولئك الذين انحسرت امامهم مثل هذه الفرص وغالبيتهم من النساء والأطفال الذين يؤويهم مخيم اللاجئين الوحيد في منطقة خرز قرب مدينة عدن.

4. عمليات التهريب والسفر قُدماً إلى اليمن

4.1 عمليات التهريب إلى اليمن

في حين أن هناك دليل يؤكد بوجود علاقات متينة لنقابات الجرائم الدولية الهامة فأن شبكات التهريب عبر البلدان، مع مهاجرين ولاجئين تحمل معلومات اتصال للأشخاص من ضمن هذه الشبكة في كل مرحلة من الرحلة. يحتفظ بعض المهربين باتصالات مع أفراد أو جماعات في اليمن، مع لاجئين صوماليين، ومجموعة متشتتة من الصوماليين في كينيا، مع أن هناك معلومات متناقلة فقط يمكن إيجادها لربط الصوماليين المقيمين في نيروبي بعملية شبكة التهريب في الصومال.

في بوصاصو، وإضافة إلى أن هناك ما يقرب من 34 وكيلاً (تم الإبلاغ عن وجود 12 منهم من الأثيوبيين)، فأن العديد من مئات الناس مضطلعين بشبكة التهريب، بما فيهم مالكي القوارب، وأطقم قيادة القوارب، مالكي المقاهي والمطاعم، مالكي مراكز الاتصالات، عناصر الشرطة، ورجال الأعمال، ومالكي سيارات النقل وملاك الأراضي. وهناك دلائل تفيد بوجود علاقة قوية بين أفراد في إطار الحكومة المحلية وشبكة التهريب. يقوم المهربين في بوصاصو بشكل عدواني بتسويق خدماتهم، حيث يستخدمون وكلائهم للقيام باتصالات عبر الراديو إلى مقديشو والأماكن الأخرى لنقل المعلومات على مراحل. وكما تم التنويه اليه مسبقاً، فأنهم في بعض الأحيان يقومون بترتيبات نقل المهاجرين واللاجئين إلى بوصاصو. كما يقدم الوكلاء معلومات مضللة إلى المسافرين المحتملين عبر القوارب للتقليل من الأخطار المحدقة في رحلتهم وكذلك السفر قُدماً من اليمن.

عند تلقيهم للمعلومات من ملاك القوارب بأن المركب قد أصبح جاهزاً للرحلة، يقوم الوكلاء بتجميع المهاجرين من بوصاصو ودفعهم إلى نقاط المغادرة. في منطقة الميريرو، يوجد هناك مطعم حيث يمكن للمهاجرين واللاجئين أن يتناولوا فيه الطعام قبل القيام بالرحلة حيث أنه لا يسمح لهم بأخذ أي زاد أو ماء على متن القارب. كما أن الجدل المُثار من قبل المهربين يكمن في أنه نظراً لعدم وجود مرافق حمامات ملائمة على متن قوارب الصيد، فأنه لا يسمح للمسافرين بتناول الطعام أو شرب الماء أثناء الرحلة. وعاليه،غالباً ما يتم فصل المهاجرين عن اللاجئين بحسب الجنسية وهناك دلائل بأن معاملة الأثيوبيين بواسطة طاقم القوارب هي أسوأ من تلك المعاملة من قبل الصوماليين. فبينما يتم الانتظار، يتم حماية المهاجرين من قبل رجال مسلحين، ومن الشائع غالباً ما يكون هئولاء في حالة سُكر أو متعاطون للقات وهو مخدر شعبي خفيف.

إن طريقة تحميل القارب بالمسافرين تتم بشكل نظامي حيث يتم تجميعهم في صف واحد على الشاطئ، يسيرون في مجموعات صغيرة ويتم مرافقتهم من قبل الرجال المسلحين عبر حزام مائي عميق إلى القوارب الراسية في المياه الضحلة القريبة من الشاطئ. و يشير تقرير صادر عن شرطة بونتلاند بأن هناك حوالي 12-14 قارباً قد اشتركت في تجارة التهريب، مع أن المعلومات المحلية الواردة تفيد بأن هناك ما يقرب من 26 قارباً تعمل حتى نهاية العام 2007. ويسافر كل قارب بمعدل مرتين في الشهر، تتراوح التكلفة المتوسطة للرحلة إلى اليمن مابين 50 دولاراً إلى 80 دولار لكل شخص للعبور بواسطة قارب أكبر حيث يتسع لما بين 100 – 120 شخص. وللسفر على متن قارب أسرع من منطقة الشاطئ المجاورة لميناء بوصاصو، فأن السعر يرتفع ليصل إلى 150 دولاراً. وهناك دليل متداول يفيد بأن معدل الربحية قد أصبح عاليا نسبياً. كما يعتبر تعاون المهربين فيما بينهم وثيق جداً لدرجة أنه في حال غرق القارب أو تم أسره من قبل خفر السواحل اليمني، فأن الوكلاء وملاك القوارب سوف يساهمون في صندوق مشترك لشراء قارب جديد خلال فترة أسبوع.

2.4 الوصول إلى اليمن

إن عمليات العبور إلى اليمن تحدث على مدار العام، على الرغم من أن هناك تزايد للعبور خلال شهري أغسطس وأبريل من كل عام، حيث يتوافق بفترة من الطقس المعتدل، وقد اتجهت عمليات العبور للتزايد بشكل ملحوظ خلال شهر رمضان المبارك حيث يفيد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات بأنهم يعتقدون بأن خفر السواحل اليمني هم أقل إنتباها ويقظة. ففي شهر يناير من عام 2007، تم الإبلاغ بوجود عدد من 788 من الواصلين، بينما تزايد العدد ليصل إلى 4,481 خلال شهر يناير من العام 2008 أي بزيادة مضاعفة خمس مرات، وهو ما يشكل أكثر من ثلث الواصلين أصلاً من جيبوتي.

إن استقبال الواصلين على طول الساحل اليمني يعتمد كثيراً على مكان الوصول الممتد على طول 2400 كم من الشاطئ اليمني (على البحر الأحمر وخليج عدن). وبينما كانت نقاط الدخول في السنوات السابقة بشكل أساسي على طول 165 كم امتداد من الشريط الساحلي لمنطقة شبوة، فقد بدأ الواصلين مؤخراً النزول في مواقع مختلفة من الشريط الساحلي للمناطق الأخرى مثل أبين، وعدن، وتعز مما جعل عملية المراقبة والاستجابة للإحتياجات الطارئة صعبة إلى حد بعيد. عند نزول المهاجرين واللاجئين على اليابسة بالقرب من منطقة بلحاف أو بير علي، يتم نقلهم إلى مركز الترانزيت المؤقت والذي تم انشائه من قبل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي ويتم تشغيله من قبل جمعية التضامن الانساني، وذلك قبل التوجه إلى مركز الاستقبال التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة ميفعة، والتي تبعد عن منطقة بير علي بمسافة زمنية قدرها 45 دقيقة بالسيارة.

لقد أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مركز استقبال آخر في منطقة أحور على شاطئ أبين للاستجابة لأولئك الواصلين على طول ساحل محافظة أبين. وفي نهاية المطاف، فأن الواصلين إلى منطقتي دباب والمخاء الواقعتين على البر الأحمر، يتم نقلهم إلى مركز الاستقبال في مخيم خرز للاجئين. كما أنشأ شركاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فرق متجولة للبحث عن واستقبال المسافرين الواصلين على طول الشاطئ، في حين أن قنوات الاتصال المحددة على طول الشاطئ فتقوم بالتواصل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المنظمات غير الحكومية للإبلاغ عن الواصلين. وفي كل مركز استقبال/عبور، يتلقى الواصلين الجدد العلاج الطبي، الماء والغذاء بحيث يصبحوا قادرين على أخذ قسط من الراحة لمدة يومين أو ثلاثة أيام. وحول جود ما يقدر بـــ 30 نقطة عبور على طول الشريط الساحلي اليمني كان القصد منه بأن العدد الحقيقي للواصلين الجدد لن يتقدموا إلى مكتب المفوضية بهدف طلب المساعدة وبالتالي فهم غير مسجلين من قبل المفوضية مما يعيق معرفة الاحصائيات الدقيقة عن الواصلين الجدد.

وعند الوصول إلى اليمن، فالمهاجرين واللاجئين ممن يرغبون في مواصلة الرحلة قُدماً، فأنهم إما قد يلجأون إلى استخدام طرق التهريب المنظمة، محاولة القيام بالرحلة لوحدهم، أو يستخدمون مساعدة التهريب غير الرسمي بالقرب من الحدود. ولتمويل السفر قُدماً إلى الأمام، يعمل المهاجرين واللاجئين في الزراعة أو يرتبطون بالعمل الداخلي أو العمالة الأخرى ذات المهارة الأقل.

التنقلات من الصومال إلى اليمن

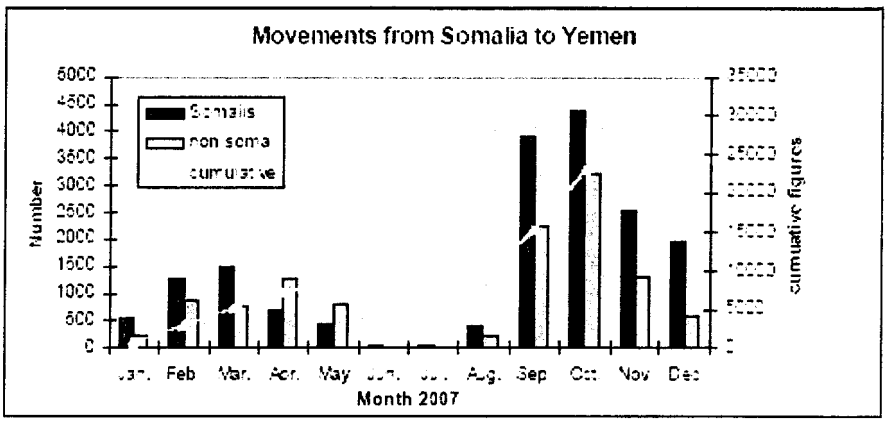

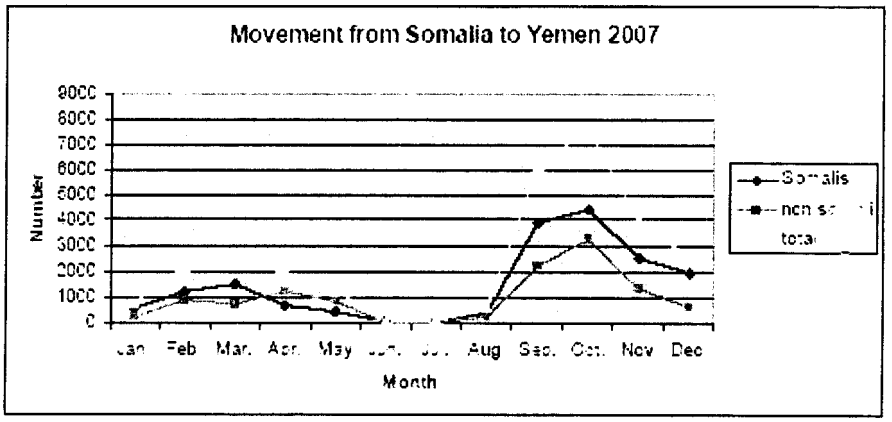

التنقل من الصومال إلى اليمن عام 2007

الشكل 3: احصائية مبنية على بيانات الواصلين التي تم جمعها في اليمن

القسم 2: التحديات

1. التحديات الماثلة أمام حماية اللاجئين وحقوق الانسان

1.1معايير حقوق الانسان الدولية والوطنية

فيما يلي يتم توضيح الوثائق والنماذج القانونية الإقليمية والدولية وذلك فيما يتعلق باللاجئين، والأشخاص النازحين محليا والمهاجرين على التوالي:

- تلزم وثائق حقوق الانسان الدولية الدول الأطراف في الاتفاقيات بحماية حقوق الانسان لكافة الناس بموجب السلطات والصلاحيات وبغض النظر عن اوضاعهم الشرعية. وتعتمد هذه الهيئة القانونية على الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي يشمل الاتفاقية الدولية الموقعة عام 1965 بشأن التخلص من كافة أشكال التمييز السلالي، الاتفاقية الدولية لعام 1966 المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، واتفاقية 1979 الخاصة بالتخلص من كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية 1984 ضد التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل. ويتم استكمال إطار عمل حقوق الإنسان الدولية بواسطة وثائق حقوق الانسان، مثل الميثاق الأفريقي لعام 1981 المتعلق بحقوق الانسان وحقوق الناس وقد قامت الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية بمراجعة وتنقيح الميثاق العربي حول حقوق الانسان في 22 مايو من العام 2004، حيث دخلت حيز التنفيذ القانوني مؤخراً، وذلك في 15 مارس 2008.

- اتفاقية 1951 حول وضع اللاجئين، وبروتوكولها الملحق لعام 1967 وكذلك وثائق اللاجئين الاقليمية مثل الاتفاقية المنظمة لجوانب معينة من مشاكل اللاجئ في أفريقيا (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1959 حول اللاجئين)، والذي يشكل الأساس القانوني للحماية الدولية للاجئين. هذه المواثيق تحدد لمن يجب أن تمنح لهم الحماية وكذا الحقوق والمنافع المستحقة لهم. أما حجر الزاوية لقانون اللاجئ الدولي، فيرتكز على مبدأ عدم الطرد أو الإبعاد، والذي يحمي اللاجئين من العودة غير الطوعية إلى بلدانهم خوفاً من الاضطهاد. إن هذا المبدأ يُعد أيضاً جزءاً من قانون دولي عُرفي ويلزم بحد ذاته كذلك الدول التي ليست طرفاً في إتفاقيات اللاجئين. تعتبر كلا من الصومال وأثيوبيا وجيبوتي دول موقعة على اتفاقية 1951 وكذلك بروتوكول الاتفاقية لعام 1967.

- يتم تقديم الحماية للأشخاص النازحين محلياً من خلال قانون وطني صادر عن بلدهم وبالإضافة غلى ذلك، فأنهم يتلقون اهتماماً محددا من خلال المبادئ الإرشادية لعام 1998 المعنية بالنزوح المحلي، بينما قد لاتكون ملزمة

قانونياً، إذ أن المبادئ الإرشادية تقوم بتنفيذ قانون حقوق الانسان الدولي السائد والقانون الانساني وتقدم الارشادات إلى الفاعلين حول حقوق الأشخاص النازحين محليا.

- وحول العمال المهاجرين في الدول الأجنبية، فيتم حمايتهم بموجب الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا أن هذه الاتفاقية لم توقع بعد من قبل كل من أثيوبيا، واليمن، والصومال، وجيبوتي. وتشدد هذه الاتفاقية بأن الأشخاص المؤهلين كعاملين مهاجرين بموجب أحكام هذه الاتفاقية جديرون بالتمتع بالاحترام لحقوقهم الانسانية بغض النظر عن وضعهم القانوني, وتأخذ هذه الاتفاقية بعين الاعتبار معايير العمل الدولي الوثيق الصلة وكذلك قانون حقوق الانسان الدولي. كما أن الجزء الرابع من الاتفاقية يقوم بفرض سلسلة من الالتزامات على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لمصلحة تعزيز "ظروف انسانية قانونية عادلة وسليمة" للهجرة الدولية للعمال وأفراد أسرهم.

تعتبر هذه الوثائق الدولية والإقليمية ملزمة بالنسبة للدول الأطراف فيها. وهذا يخلق التزاماً ليس فقط لتجنب التداخل مع الحقوق المصانة بموجب المواثيق، بل يتطلب أيضاً من الدول اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية الأشخاص بموجب دعاويهم ضد الإساءات التي قد تصدر من قبل فاعلين لاينتمون لنفس الدولة. وهنا، توضح الأقسام التالية اساءات وانتهاكات الحقوق سواء كانت أو لم تكن السبب الناتج عن الإساءة ليتم إعادتها مباشرة إلى سلطات الدولة.

1.2 تحديات الحماية أثناء الرحلة/العبـــور

يعاني المهاجرين القادمين من أثيوبيا من الإساءات المتعددة على طول رحلتهم من أديس أبابا أو في مكان آخر إلى بوصاصو. فمعظمهم يعيش في ظروف مأساوية حيث ينام الكثير منهم في الهواء الطلق ويعملون في أشد الوظائف وطأة واستغلالاً. بالإضافة إلى حالات الوفيات العرضية التي تحدث بسبب شدة الحرارة والعطش، وعضات الثعابين و. حطار المماثلة. كما يتعرض المهاجرين واللاجئين لإساءات حقوق الانسان مثل القتل، السلب، والعنف الجنسي أثناء عبورهم للطرق الرئيسة. وقد قام المهاجرين واللاجئين بتقديم بلاغ بأن مرتكبي الإساءات هم من الشرطة، السلطات الحكومية، وأفراد الميليشيا، المجرمين المشهورين بالإضافة إلى المهربين أنفسهم.

وحول أعمال الاعتقال والترحيل من قبل السلطات القانونية للأشخاص المسافرين عبر أرض الصومال وبونتلاند قد حدثت في فترات مختلفة من العام 2007 ولازالت متواصلة خلال العام 2008. فبالنسبة لمنطقة بونتلاند، فأن ذلك قد تركز على الصوماليين النازحين من المنطقة الوسطى الجنوبية حيث اعتقلوا في منطقة جاروي وبوصاصو وتم ترحيلهم إلى المنطقة الوسطى عبر منطقة جالكايو. وفي حادثتين وقعتا في شهري فبراير ومايو عام 2007، تم اعتقال

أكثر من 450 صومالياً يضمون نساء وأطفالا في ظروف سيئة، بعضاً منهم تم ترحيلهم وإعادتهم إلى الصومال الوسطى الجنوبية.

تعتبر العلاقة الناشئة بين الحكومتين الصومالية والأثيوبية (من خلال مندوبين قائمين في بعثتها التجارية في هرجيسا) متقاربة نسبياً. في شهر أغسطس من العام 2006، تم توجيه الإتهام لأحد طالبي حق اللجوء الأثيوبيين المنتمين إلى الأراضي المرتفعة بإقامة علاقة مع أرتيريا وتم القبض عليه بطلب من المندوب الأثيوبي ومن ثم تم ترحيله إلى أثيوبيا حيث تم اعتقاله وأسيئت معاملته بشكل ظالم واستمر رهن الاعتقال لفترة طويلة وذلك قبل أن يتم إسقاط التُهم عنه. يظل المهاجرين، وطالبي اللجوء وكذلك اللاجئين الأثيوبيين من الأراضي المنخفضة والأراضي المرتفعة في مواجهة خطر كل من الاعتقال التعسفي وكذلك الإبعاد والترحيل. كما تم تسجيل حالات متعددة من الترحيل إلى أثيوبيا من أرض الصومال، والبعض على ما يبدو يقوم بإشراك أفراد بزعم أنهم ينتمون إلى حركات المعارضة الأثيوبية. الصوماليين من المناطق الأخرى غير أرض الصومال فهم معرضون أيضاً لخطر الترحيل، ويشمل ذلك أفرادا من وسط جنوب الصومال.

1.3 تحديات الحماية في بوصاصو

إن الظروف المعيشية في بوصاصو تعتبر مؤلمة وخشنة لكل من المهاجرين، والأشخاص النازحين محلياً واللاجئين على حد سواء. ففي حين أن بعض الأشخاص الصوماليين المن النازحين محليا يتمكنون من تدبر العيش بين أفراد المجتمع المحلي، فالأثيوبيين يميلون إلى العيش في المساكن والمستوطنات القريبة من الميناء. وخلال بقائهم في بوصاصو، معظم المهاجرين واللاجئين يصبحون أسرى لدى وكلاء المهربين وباتالي فهم مستعدين للعملحيث أنهم يعتمدون على ذلك من أجل توفير الغذاء، والمبيت والاتصالات. كما يتم إرغام المهاجرين واللاجئين في الاستفادة من الخدمات المقدمة من الوكلاء والمهربين – أو على الأقل يُرغمون بدفع الأموال لهم سواء استفادوا من تلك الخدمات أو لم يستفيدوا منها – فإذا لم يمتثلوا لهم، فأنهم قد يفقدوا الفرصة للعبور. كما يقوم المهربين باستئجار مسلحين لحراسة المهاجرين واللاجئين وذلك قبيل مغادرتهم. ويزعم بأن هؤلاء المسلحين هم المسئولين عن عمليات السلب والاعتداءات الجنسية، بل قد يصل الأمر أحياناً إلى قيامهم بقتل أولئك الذين استأمنوهم على حياتهم

وحول ظروف الإقامة التي تم ترتيبها من قبل المهربين ووكلائهم فتعد خطيرة للغاية.حيث أن الأثيوبيين يعيشون في مجمعات سكنية مزدحمة ومفتوحة وبمرافق صحية غير كافية. كما تنعكس آثار هذه الظروف بشدة على الفئات الأشد عرضة للمخاطر، بشكل أساسي النساء والأطفال. ومع أن المهاجرين يتمتعون بشكل نظري بالوصول إلى المستشفيات عندما يسقطون كضحايا للحوادث الخطيرة أو المرض (حيث يبلغ أجر الاستشارات الطبية في المتوسط 50,000 شلينج

صومالي أو ما يعادل 2 دولار) أو من جراء الافتقار إلى دعم الأسرة أو العشيرة. وحتى حين تقوم الوكالات الدولية بدعم المستشفيات، فأن كثير من المهاجرين يفيدون بمنعهم من دخول المستشفيات.

هناك شعاران رئيسيان صادران عن تحديات حقوق الإنسان التي تواجه الأفراد جراء تدفق المهاجرين المختلطين في بوصاصو: أولاً يفتقر الأفراد إلى الحماية بسبب عدم وجود البنيات التحتية المعنية بمساعدة هؤلاء الأشخاص. ثانياً وكما سبق التنويه اليه، يعاني النساء والأطفال الأمرين. توضيحات أثر الافتقار إلى الحماية فتشمل:

- الحصانة المنتشرة لمرتكبي الجرائم بما في ذلك الجرائم الخطيرة والعنيفة.
- افراد العصابات الذين ينتشرون في مستعمرات للاستجابة والقيام بأعمال الإساءة يتشكلون في إطار مجموعات الجاليات المضيفة وغياب النفاذ القانوني.
- العشائر المهيمنة اقتصادياً في مستعمرات الأشخاص النازحين محلياً وبطريقة أخرى استغلال أفراد عشائر الأقلية.
- رفع الإيجارات إلى مستويات خيالية وفرضها علىالمهاجرين، واللاجئين والأشخاص النازحين محلياً من قبل مُلاك العقارات، أحياناً يقومون أيضاً بالاشتراك في الاغتصاب الجنسي.
- تحرش الشرطة بالأجانب، لاسيما الأثيوبيين وأولئك الذين هم من خارج العشائر المحلية المهيمنة

أمثلة خاصة بالفئات الأشد عرضة للخطر من النساء والأطفال وتشمل:

- الواصلين من المهاجرين الجدد، اللاجئين، الأشخاص النازحين محليا من النساء حيث يقوم الأفراد بعرض خدماتهم عليهن ومن لم تتمكن منهن من دفع المال، يتم تجنيدهن في ممارسة الجنس. بعض العاملات في هذا المجار يدلين بإفادات عن قيام بعض العملاء بالذهاب إلى منازلهن في المساء والقيام باغتصابهن.
- يتم مهاجمة النساء والأطفال، وفي بعض الحالات، يتم اغتصابهن عندما يُرغمن على النوم في الخارج أو عندما يذهبن لجلب الماء والزاد أو الوقود أو عند ما يرغبن في أخذ قسط من الراحة.
- وحول عملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) فت وتتم بصورة منتشرة في المستوطنات على الرغم من القصور الواضح في المرافق الصحية.

في 5 فبراير 2008، حدث انفجارين شديدين في بوصاصو، استهدف موقعين محددين، حيث يكثر التردد عليهما من قبل المهاجرين واللاجئين الأثيوبيين، حيث قُتل في هذين الموقعين 21 أثيوبي من المدنيين وجُرح أكثر من 70 شخصاً. ومع أن الجماعات الإسلامية التي تطلق على نفسها "الشباب" التي أدعت مسئوليتها بتبني هذين الحادثين، إلا أن هناك دلالات تفيد بوجود علاقة لهذا الحادث بصفقات في تجارة التهريب التي لم يكتب لها النجاح. هذا ولم تتوفر بعد أية معلومات لهذين الهجومين وكذا الدوافع التي أدت إلى ذلك. وما لا شك فيه، فأن الحادثين مع ذلك قد زاد من تعميق الاهتمام بحماية المهاجرين واللاجئين في بوصاصو بشكل هام.

1.4 تحديات الحماية خلال العبور إلى اليمن وما هو أبعد من ذلك

إن اساءة المعاملة والأذى الجسدي خلال عملية عبور خليج عدن هي معروفة وموثقة بشكل جيد. ومن هذه الإساءات، الضرب المبرح، توجيه الطعنات، إطلاق الأعيرة النارية، الحرق بالنار، الخنق بتقليل الأكسجين، الاختناق، الإهمال مما ينتج عنه العطس والجفاف واكثر هذه الإساءات شيوعاً هو قذف الأشخاص من على متن القارب ليواجه الغرق (وهذا قد يحدث بشكل متعمد بنية قتل الشخص أو عبر اللامبالاة وذلك عندما يتم تفريغ القارب من الركاب على بُعد مسافة معينة من الشواطئ اليمنية ليتسنى لطاقم القارب الفرار). ارتكاب حوادث العنف تُبرر في بعض الأحيان من قبل طواقم القارب بأنها ضرورية ً لضمان الإنضباط على متن المركب، وبالتالي نذور الخطر بانكشاف القارب أمام خفر السواحل أو إنقلابه في البحر. وفي العام 2007، تفيد المعلومات أن 28,882 شخصا عُرفوا بمحاولتهم عملية العبور، إلا أن عددا منهم يُقدر بـــ 1,225 (حوالي 4% من العدد الاجمالي للأشخاص) قد اختفوا إما غرقاً في البحر أو تم قتلهم من قبل طواقم القارب الذين كانوا يعملون على تهريبهم.

وعند الوصول إلى الشواطئ اليمنية، فإن ذلك لايضع نهاية للأخطار التي يواجهها المهاجرين واللاجئين جراء قيامهم بالرحلة، حيث يلجأ طواقم قارب التهريب بشكل روتيني إلى إرغام المسافرين، بما في ذلك النساء والأطفال، إلى النزول من على ظهر المركب للسباحة لمسافة نهائية إلى الشاطئ والتي تقدر بمئات من الأمتار. وقد تم الإبلاغ عن كثير من حالات الغرق.

كذلك، وعند الوصول إلى اليمن، أفادت تقارير بأن المهاجرين واللاجئين بما في ذلك النساء والأطفال، كانوا ينامون على الأرض بدون أي خيم أو ملجأ في ظروف سيئة. أما بالنسبة إلى هؤلاء الذين تمكنوا من النجاح في العبور، فأن الرحلة قُدماً إلى البلدان المجاورة، تنذر بذات المخاطر التي سبق وأن واجهها المهاجرين واللاجئين ومنها: الاستغلال الاقتصادي، تركهم يواجهون مخاطر التيه في الصحراء، كما يقعوا ً في دائرة البغاء أو المتاجرة بالجنس، العنف الجنسي وعمليات السرقة.

2. سياسات وقدرات السلطات الوطنية والإقليمية

2.1 منطقة بونتلاند

بينما تتمع بونتلاند بمستوى معزز من الاستقلال الذاتي من سلطة مركزية مغلوبة على أمرها في الصومال على نحو لايمكن نكرانه، انها ليست أو لا تسعى لأن تصبح دولة مستقلة. وحيث أنها لم تصادق على مواثيق حماية دولية أو

إقليمية بنفسها، إلا أنها مُلزمة من قبل تلك التي دخلت حيز النفاذ القانوني في الصومال. ومع ذلك فأن بونتلاند في كثير من النواحي العملية تقرر طريقتها الخاصة حول المسائل المتعلقة بالنزوح.

في شهر سبتمبر من العام 2006، على سبيل المثال قامت السلطات في بونتلاند بإصدار قرار رئاسي3 ينص على حظر تهريب البشر وكذا الأنشطة الأخرى المتعلقة بذلك، وذلك عقب القيام بالقبض على ما يقرب من 1,370 أثيوبي ومن ثم ترحيلهم. وقد تدخلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئات الأخرى على إثر عملية الترحيل التي تتابعت بشكل سريع من خلال القبض على 600 مهاجر إضافي. على الرغم من عمل الهيئات الدولية لتوفير نظام غربلة لأولئك الذين هم بحاجة إلى حماية دولية، إلا أن التهديد بالاعتقال والترحيل لايزال في تواصل بغض النظر عن عُرضة الشخص للأخطار.

إن المنهاج الضيق للقرار الرئاسي يسلط الضوء على افتقار السلطات في بونتلاند إلى تبني سياسة شاملة للهجرة. ومع ذلك، لا توجد هيئة أو وزارة يُناط بها الصلاحيات والمسئوليات المتعلقة بكافة قضايا الهجرة. وبشكل عملي، فأن معظم الأعمال يُعهد بها إلى كل من وزارة الداخلية وأمن الدولة. فمنطقة بونتلاند لا تمتلك دائرة مختصة بالهجرة قادرة على معالجة قضايا المهاجرين النظاميين بحسب المعايير الدولية، ناهيك عن مئات الآلاف المخالفين من المهاجرين واللاجئين والأشخاص النازحين محليا. كما يؤكد مسئولي الحكومة بعدم شرعية أنشطة التهريب وهم قادرين على ضرب أمثلة عديدة لقوارب التهريب التي يتم أسرها وحجزها. إن عمليات الاعتقالات لاتبدو أنها تشكل جزء من سياسة أو استراتيجية واضحة للتعامل مع الظاهرة، بل تتخذ إجراءات معزولة ضد مهربين محددين، حيث يُخلى سبيلهم بعد بضعة أسابيع ليتمكنوا من معاودة التجارة.

ومع الاعتراف بشكل واسع بأن شرطة بونتلاند قد حققت بعض التقدم إزاء عمليات التهريب منذ سنوات عديدة، خلال 2002 –2003، حيث تم تكريس وحدة متكاملة من الشرطة للتعامل مع التهريب البشري وفي العام 2003، تمكنت من ضبط أعمال التهريب إلى حد بعيد. ووفقاً لمسئولي الشرطة، فأن رقابتهم وضبطهم لعمليات التهريب قد تدهورت بشكل كبير خلال الأعوام الأربعة المنصرمة، لذلك، فهم يحددون أربعة أسباب نتيجة لذلك:

- الحصانة ضد الإساءات والاعتداءات
- الافتقار إلى إرادة سياسية لإتخاذ الإجراءت الصارمة ضد التهريب، بشكل جزئي بسبب إضطلاع مسئولي الحكومة النافذين ممن يتمتعون بسمعة في هذه الأعمال (التي قد تتفاقم من خلال تعقيد الوضع بالنسبة للوضع الأمني في بونتلاند)
- المساعدة المحدودة المقدمة من المجتمع الدولي

2.2 أرض الصومال

3. بونتلاد 2006، مرسوم قانون رقم 9/1 بتاريخ 25 سبتمبر 2005

إن أرض الصومال لا تعد حكومة معترف بها دولياً، كما أنها لم تصادق على أي من هذه الاتفاقيات: اتفاقية 1951 وبروتوكولها 1967، اتفاقية اللاجئ الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية – OAU، اتفاقيات عديمو الجنسية 1954 و 1961 أو أياً من المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة. مع ذلك فأن دستور أرض الصومال ينص على التقيد المستمر بالتزامات المعاهدة الدولية التي دخلت حيز التنفيذ من قبل الحكومة الصومالية، بما في ذلك مواثيق حقوق الانسان واتفاقيتي اللجوء لعامي 1951 و 1969، بالإضافة إلى إدخال نص متعلق باللجوء السياسي لأولئك الذين يدخلون أو المقيمون في مناطق تابعة لأرض الصومال. إن دعاوى الاستقلال غير المعترف بها في أرض الصومال تضيف قوة سياسية إلى مستوى معاملتها "للأجانب". وحول الفارين من العنف الدائر وسط جنوب الصومال أو غير المنتمين إلى مجاميع العشيرة الرئيسين، فهم لا يعتبرون من مواطني أرض الصومال بموجب الدستور، إلا أنهم يعتبرون أشخاصا نازحين محلياً بموجب القانون الدولي. وفي شهر اكتوبر من العام 2003، عقب مقتل أربعة من عمال المساعدة الدولين، بادر رئيس أرض الصومال إلى الإعلان عن تبني سياسة تقضي بطرد الأجانب. وقد اتخذ ذلك شكل قرار يأمر كافة "الأجانب غير الشرعيين" بمغادرة البلاد خلال مهلة لا تتعدى 45 يوما. كما ينص المرسوم على فرض عقوبات غير رسمية لموجة الاعتداءات والسرقات والتحرش المعمم لغير الصوماليين. فبينما اتسمت السياسة بكونها معلقة، إى أن ذلك يقدم دلالة قوية على نهج أرض الصومال إزاء أشخاص تعتبرهم غير مواطنين. في عام 2006 لاحظت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك اتجاهاً متزايداً من قبل الحكومة لتصنيف بعض القضايا التي يتورط فيها أجانب باعتبارها قضايا "أمن قومي" ومن أجل ذلك، انشأت لجنة تعمل خارج الإطار القانوني تسمى "لجنة الأمن القومي" ما منحها صلاحية التعاطي مع هذه الأمور. وبحسب ماهو مفصل أعلاه فأن ظاهرة اعتقال وترحيل الأجانب والصوماليين المنتمين إلى جنوب وسط الصومال قد تواصل حتى العام 2008.

2.3 اليمن

تعمل اليمن حالياً ضمن إطار سياسة هجرة شاملة. فوزارة المغتربين التي أنشئت حديثاً لاتزال في مراحلها الأولى حيث تتطلع من المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة. أما وزارة الداخلية، فلديها دائرة معنية بالتعامل مع الهجرة وتعمل أيضاً على معالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، في حين أن وزارة الخارجية (الدائرة القنصلية) يُناط بها أيضاً مهام خاصة بإدارة الهجرة. وعموماً، فأن التعاون مع مختلف النظراء المحليين يُعد مسألة إيجابية (ويشمل ذلك خفر السواحل، جهاز الأمن الوطني، ووزارة حقوق الانسان، ووزارة الصحة وجامعة صنعاء). إضافة إلى تعيين مسؤولي

اتصال في إطار كل من الأجهزة الحكومية، والمحافظات، ومراكز استقبال اللاجئين، فإن من شأن ذلك أن يعزز من جهود وفاعلية التنسيق وبناء القدرات.

لقد وقعت الحكومة اليمنية وصادقت على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية والتي تضم في بعض الحالات مواد قانونية حول هجرة الأيدي العاملة. وفيما يتعلق بالبلدان المصدرة للعمالة (بشكل تحديدي العمالة الداخلية)، فأن هناك اتفاقيات ثنائية مع حكومات كل من أثيوبيا، وأريتريا والهند، وهناك قانونيين معنيين بالعمل هما: القانون رقم 19 لعام 1991 والقانون رقم 5 لعام 1995، وهذين القانونيين يحويان عدد من الأحكام التي تنظم عملية توظيف الأجانب. ومن حيث المبدأ، فأن الأجانب الذين لديهم تصاريح عمل، هم فقط من يحق لهم الحصول على تصاريح إقامة، وتُعد هجرة فئات محددة من العمال محصورة (على سبيل المثال :عمال البناء، القوى العاملة الإدارية، والعمال الزراعيين وبعض من مزودي الخدمات)

وبـع تواجد المهاجرين غير الموثقين، تعلن الحكومة اليمنية بصورة منتظمة عن اتخاذ إجراءات صارمة لمراقبة وضع إقامة الأجانب. حيث تم إعلام المهاجرين مؤخراً بأن عليهم الحصول على تصاريح إقامة، ما لم فسيتم احتجازهم ومن ثم ترحيلهم. أما بالنسبة للأعمال التي تقوم بتوظيف أجانب غير موثقين، فقد تم تحذيرهم بضرورة استخراج تصاريح العمل والإقامة للعاملين لديهم خلال مدة لا تتجاوز بضعة أسابيع. ويرجع السبب الرئيس لاتخاذ مثل هذا الإجراء إلى تزايد تدفق اللاجئين والمهاجرين، لاسيما من الصومال وأثيوبيا حيث يثقلون البلد بالأعباء المالية،إضافة إلى أسباب تثار بسبب إرتباطها بالأمن القومي.

أنضمت اليمن إلى اتفاقية 1951 حول وضع اللاجئين وكذا بروتوكولها لعام 1967 في عام 1980، كما أنه لم تصدر التشريعات المحددة للجوء حتى الآن على الرغم من وجود مسودة تشريع للجوء حيث أن الحكومة مُلزمة بتبنيها. كذلك، أنضمت اليمن إلى كافة مواثيق حقوق الانسان العالمية على وجه التقريب وذلك على الرغم من أن تطبيق معايير حقوق الانسان لاتزال بمثابة رهن التحدي.

إن الصوماليين الذين وصلوا الى اليمن في أعقاب انهيار الصومال في عام 1991، وكذا الضباط والعسكريين الأثيوبيين الذين فروا عقب الإنقلاب على حكم مانجستو، يتمتعون جميعاً بوضع اللاجئ بشكل جماعي في اليمن. أما بالنسبة للأشخاص الآخرين من طالبي اللجوء، فيخضعون لتحديد وضع اللاجئ الفردي وغالبية هؤلاء الأشخاص هم من غير الصوماليين وينحدرون أصلاً من أثيوبيا، ويُنظر إليهم من قبل السلطات على أنهم مهاجرين اقتصاديين غير شرعيين. وعليه، فهم دائماً ما يتجمعون ويتم نقلهم إلى صنعاء حيث يتم ترحيل الكثير منهم بشكل مستعجل. ونتيجة لذلك، يحاول الأثيوبيين التنقل بشكل سريع حال وصولهم إلى الشاطئ اليمني على مسؤوليتهم الخاصة. فهم يحرصون على تجنب

تجميعهم ونقلهم إلى مراكز الاستقبال وذلك حتى لا ينكشف وضعهم من قبل السلطات اليمنية وهذا يخلق المعوقات الرئيسية والتأكيد بأن احتياجات الحماية للاجئ أمر محتمل يتعين أن يطرح على نحو واف.

تقوم البحرية اليمنية بحراسة المياه الإقليمية، المعززة من قبل خفر السواحل اليمنية (التي تعد جزءاً من وزارة الداخلية) التي أوكل إليها مهمة اضافية فيما يتعلق بعملية الإنقاذ في البحر. ففي شهر فبراير من العام 2005، تم توقيع معاهدة أمنية بين اليمن وفرنسا تقضي بتدريب الوحدات اليمنية، ومشاركة المعلومات ومراقبة مضيق باب المندب. بدءاً من شهر أكتوبر عام 2007، فقد تم تنفيذ عمليتين مشتركتين بين خفر السواحل وقوات التحالف لملاحقة واعتقال المهربين بعد أن قاموا بإنزال المسافرين. وفي نفس الوقت، فأن البحرية الأمريكية تدعم اليمن من خلال فريق العمل المشترك والمؤلف من 1,100 عضو للقرن الأفريقي. كما أن السفن الألمانية والإيطالية قد انضمت إلى هذه الجهود وذلك للحد من أنشطة المهربين في المنطقة. وقد أجرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة مؤخراً برنامج تدريبي لخفر السواحل اليمني في حين أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قامت بتنظيم برنامج تدريبي حول عملية استقبال اللاجئين، وقانون اللجوء وعمليات الإنقاذ في البحر وذلك لعدد 120 شخص بما في ذلك عدد 40 ضابط من حاملي الرتب العالية. ونتيجة للتدابير الإضافية المتخذة من قبل السلطات اليمنية لمراقبة شواطئ اليمن خلال العام 2007، بدأ المهربين الخائفين من التعرض للإعتقال من قبل خفر السواحل بتغيير طرق التهريب ومحطات الإنزال وذلك على طول الشريط الساحلي الواسع، مما صعب المهمة في العثور على الواصلين الجدد وتسجيلهم وتقديم المساعدات لهم.

2.4 ماهو أبعد من اليمن – المملكة العربية السعودية ودول الخليج

ساعد ثراء دول الخليج على جذب الملايين من العمال المهاجرين، كما أن الإقليم في حد ذاته يُعد محطة مفضلة للأشخاص الراغبين في الحصول على فرص عمل. علاوة على ذلك، فأن قربها الجغرافي من المناطق الساخنة في جنوب غرب آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي قد شجع طالبي اللجوء واللاجئين القادمين من هذه المناطق للجمع بين البحث عن الأمان وكذا البحث عن الفرص الاقتصادية المُثلى في منطقة الخليج حيث أدى عاملي الثراء والسمات الجغرافية إلى تبني الدول الخليجية لسياسات وإجراءات صارمة إزاء التعامل مع الهجرة. ومع ذلك، فأن عدد المهاجرين في الخليج يقدر في الوقت الحالي بحوالي 10 مليون شخص. كما أن بعضا من هؤلاء يعتبرو لاجئين كما سبق التنويه اليه، مثلهم مثل المهاجرين الاقتصاديين، فهم يتطلعون للحصول على تصاريح عمل ليتسنى لهم دخول سوق العمل فقط طالما وأن بقائهم في بلد محدد لن يتعارض مع أنظمة الهجرة ذات الصلة.

يتم تصنيف مقدمي اللجوء الصوماليين الى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة الخليج إلى إحدى الفئات التالية:

1. أولئك الذين كانوا مقيمين في الخليج كمهاجرين اقتصاديين لفترة زمنية ممتدة
2. أولئك الذين دخلوا الخليج بموجب تأشيرة زيارة قصيرة الأجل (سياحة، زيارة للأسرة، الحج والعمرة) ومكثوا في البلد إلى ما بعد انتهاء صلاحية التأشيرة.
3. المهاجرين بشكل غير مشروع، على سبيل المثال الأفراد الذين قدموا أولاً إلى اليمن ومن ثم هاجروا قُدماً إلى بلد خليجي بدون امتلاكهم وثائق سفر صالحة.

وحول طالبي اللجوء الصوماليين في منطقة الخليج ممن دخلوا إلى بلد محدد بصورة غير شرعية أو ممن دخلوها بوضع قانوني (على سبيل المثال بتصاريح إقامة) ومن ثم فقدوا أو أضاعوا مثل هذه التصاريح لسبب ما (على سبيل المثال انتهاء فترة صلاحية عقد العمل)، في حقيقة كلاً من المبدأ العام والممارسة اليومية، يُتاح لطالبي اللجوء من الصوماليين أو ما عداهم فرص الوصول إلى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دول الخليج، فإن طالبي اللجوء لا يتم استهدافهم أو إلقاء القبض عليهم من قبل السلطات. وفيما يتعلق بالسياسة الوطنية المطبقة من قبل السلطات في دول الخليج، فأن طالبي حق اللجوء ممن دخلوا إلى بلد ما بطريقة غير شرعية، يتعين عليهم تحديد وضعهم القانوني بشكل نظامي وفقاً للوائح وأنظمة الهجرة المطبقة في البلد وذلك قبل إجراء اتصالاتهم مع مكتب مفوضية اللاجئين. أما أولئك الذين يحظون بحق الحماية، يتوجب عليهم مع ذلك تحديد احتياجات الحماية من قبل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى وإن كانوا قد دخلوا البلد بشكل غير شرعي.

نظراً لتدهور الوضع في بعض مناطق الصومال، فأن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتواصل بعملية الإبلاغ وتقديم المشورة مع نظرائه في المنطقة حول المعايير المطلوبة في كيفية التعامل مع الصوماليين على ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها أماكن نشأتهم، وكذلك شرح الأسس المنطقية لتوفير الحماية الدولية أو شكل تحميلي من الحماية المقدمة لهذه المجموعة المحددة خلال وقت محدد. كما تقوم المفوضية مع السلطات المحلية بمناصرة قضايا اللاجئين لضمان حصول الأشخاص المشمولين بالرعاية على تصاريح الإقامة للبقاء في البلد المعني، وتقديم الحماية ضد الطرد والإبعاد وكذا تمكينهم من الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية إسوة بتلك المقدمة للأجانب (التعليم، الرعاية الصحية، السكن، والحصول على المساعدة وفرص العمل) بالإضافة إلى المحافظة على لم الشمل الأسري بهدف منع العودة القسرية لأفراد الأسرة الواحدة.

2.5 آليات الحماية العُرفية في الصومال

في الصومال، وإلى مدى محدود في اليمن، فأنه من المتعارف عليه أن زعيم القوم (بحكم السن والخبرة) يلعب دوراً هاماً في ضمان حماية العشيرة من المواطنين. أما الزعماء التقليديين (حيث يطلق عليه عودي بالصومالية)، فيعتبرون شركاء هامين في بلد يفتقر إلى وجود حكومة مركزية تعمل بصورة كاملة. وفيما يتعلق بجانب "صومالي اكسير"، أي أنها قوانين عرفية تمثل اتفاقيات غير مكتوبة، وتنتقل بصورة شفوية من جيل إلى آخر. وتعتمد بشكل أساسي في إدارة المسائل اليومية في نطاق العشيرة، فالإكسير يمكن أن يوسع ليشمل علاقات مابين العشائر وتشمل الزواج، وحسن الضيافة ومعاملة الأجانب، قواعد استخدام الموارد، ودفع التعويضات للجرائم المرتكبة من قبل أفراد عشيرة ما ضد غيرها. كما يمسك "الإكسير" بزمام جماعات العشائر الفرعية المسئولة عن ارتكاب الجرائم بفرد واحد أو أكثر من فرد. وفي حال عدم دفع التعويض، فقد تختار العشيرة الظالمة قتل المتسبب في الجرائم أو أحد أفراد عشيرة ذلك الشخص. وبهذا الأسلوب يتم حقن الدماء بين العشيرتين حتى يوافق الإكسير على قرار من خلال المفاوضات وقد يتم دفع تعويضات أكبر.

إن الطبيعةالخاصة با"لإكسير" وسلطة زعماء العشائر مقارنة مع المؤسسات الإدارية في بونتلاند فإنها تعني بأن هناك غالبية كبيرة تقدر بنسبة 90% من الخلافات والحالات الإجرامية يتم التعامل معها من خلال الإكسير عوضاً من خلال أنظمة العدل الرسمية. وبالنسبة للشرطة عندما تقوم بالقبض على شخص متهم، فأن المدعي سيقوم في الغالب بدفع تعويضات لقاء الخدمات وكذلك لقاء فترة الاعتقال. كما أن القرار المتعلق بالخلاف سيتم التعامل معه في معظم الحالات من خلال التفاوض بين أطراف النزاع وبموجب رعاية ممثليهم من الزعماء، والحماية الفعالة من خلال نظام الإكسير، أو بدون التهديد باللجوء إلى القوة من خلال دعم العشيرة – مثلاً عشائر الأقلية الصومالية والأجانب.

تمثل قوة الإكسير جانبين أولاً التحدي في تلك العشيرة ذات الأقلية الصومالية ومعظم الأجانب يتم إقصائهم من الحماية وقد يُعتدى عليهم بالتالي مع الحصانة- وتمثل أيضاً طريق ممكن نهجـــه إلى الأمام

القسم الثالث: (الإستجابات) تلبية الإحتياجات وتحقيق الحماية

1. نظرة عامّة حول النشاطاتِ والفعاليات التي قامت بها او التي تعهدت الأمم المتحدة بتوليها والقيام بها.

إستجابة لتلبية الحاجات الإنسانية وتحقيق الحماية فيما يتعلق بالهجرة المتخلطة عبر الصومال إلى مختلف الدول، فقد تابعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) وتعزيزنشاطتها المتضمنة إمكانية حمايةِ المواطن والتعاون للدفاع عن حقوق المواطن إعتماداعلى وضع خطط أساسية لحماية حقوق الإنسان وتطوير الآلياتِ الوقائيةِ وتَشكيل أنظمة تبادل معلومات بين قطاعاتها. حيث ركزت العديد مِنْ النشاطاتِ الأوليةِ على تحديد تباين المعلومات الرئيسية فيما يتعلق بثغرات المعلومات الرئيسة. وأعتبر الوضع الأمني في منطقة بونتلاند في منتصف عام 2007م مستقر إلي حد كبير لفريق إدارةِ الأمم المتّحدةَ الأمني والذي أوصى بتقليص المستوى الأمني إلى المستوى(الدرجة الثالثة).

وبحلول شهر ديسمبر من العام2007، تدهورت أوضاع المنظماتِ الإنسانيةِ بشكل مثير بسبب ما حدث من تفجير بالقنبلةِ المذكورة أعلاهِ في بوصاصو ووقوع حوادثِ إختِطاف الصحفيين وموظفي الإغاثة (والتي من ضمنها حوادث إختطاف موظفين الوكالاتِ الذين اشتركوا مباشرة في بذل الجُهود المتعلقة بالهجرة المختلطة ما حدى بكثير من الدول والوكالات الدولية بالتَقليل من عدد موظفيها أو سَحْبهم . وتَدهورتْ الأوضاع بعد ذلك بشكل كبيير بسبب الهجوم المُسلَّح الذي تعرض له موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التابعة في جاراويه في 5 أبريل 2008 مما أدى إلى رفع المستوى الأمنِي إلى (الدرجة الرابعة). بالإضافة إلى النزاع والصراع بين أرض الصومال وبونتلاند على المناطق المتنازع عليها (ساناج وسول) والتي عن طريقها يتم نزوح المهاجرين إلى جيبوتي وبوصاصو مما أدى إلى التقليل من وصولَ المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر احتياجا لهذه المساعدات). وبسبب الدعم المالي والعسكري الذي ترسله بونتلاند إلى قوات الحكومة الإتحادية) في جنوب وسط الصومال لدعم المتطرفين الإسلاميين في الصومال وبسبب التقارير المتزايدة عن وجود العناصر الإسلاميةِ المتطرفة في بونتلاند . وعن مستقبل الوضع الأمني الغير مستقرةِ في فيها وفي نفس الوقت مقدرة سلطات بونتلاند لضمان وتوفير الأمن لموظفي المنظمات الإنسانية الذي أصبح محدود وكل هذه الأوضاع أدت إلى أن تقلل أو تسحب الوكالات الدولية موظفيها من الصومال.أن الأزمة الإنسانية في جنوب ووسط الصومال وعمليات تهجير وتشريد نحو 700,000 الف شخص مِنْ مقاديشو في العام 2007 م أدى إلى زيادة تمويل المنظماتِ وزيادة عدد الموظفين. ومَع عدم توفر الموارد المالية والإنسانية بشكل كافي لتَغْطية حاجاتِ السكان الضعفاء النازحين داخليا في الصومال وعدم وجود تفويض رسمي للوكالات للقيام بالأنشطة الخاصة بالهجرةِ، فقد نتج عن ذلك تعثر في القيام بهذه النشاطاتِ أخذا بعين الإعتبار الوضع الأمنِي غير المستقر في بونتلاند .

1.1 (وصول الخدماتِ الأساسيةِ) : لقد كان هناك تزايد ملحوظ في عدد اللاجئيين و المهاجرين في بوصاصوإعتبارا مِنْ عام 2006 حتى هذه اللحظة . ومع هذا نجد ان التسهيلات المقدمة للتعامل مع هذه الأعدادِ المتزايدة كانت محدودةِ. وعندما تم تأسيس مركز العبورَ والاستقبال سريعا لإسْكان الأثيوبيين لمواجهة خطر الترحيل أثناء القمع الحكومي في العام 2006، والتي لم تدم طويلا حيث ظهر بعد ذلك عدد مِنْ المشاكل غير المتوقعةِ بَعْدَ فتحَ المركزَ في بوصاصو حيث أرغمت على إغلاقَ المركز). وبشكل خاص بعد ان تم التعرف بأنّ المركزَ كَانَ يستخدم لتوظيفُ المهربين من قبل بعض المسئولين عن تطبيق القانون . وقد جاء طلب في عام 2007 من سلطاتِ الحكومة في بنتلاند بتَأسيس مركز عبور آخر والذي رُفِضَ في ضوء ما حدث من تجاربِ في 2006. لقد تسآل البعض حول كيف بالإمكان توفير الحماية لهذا المركز المعتزم فتحه .وعليه، قامت منظمة اليونيسيف بتزويد العياداتِ في بوصاصو بالأدوية ومع ذلك أدعى عدد مِنْ المهاجرين واللاجئين بأنّهم لم يتمكنوا من تلقي هذه الخدمةِ.وفي هذه الأثناء ، قام المجلس الدانماركي للاجئين - DRC) ببناء عدد مِنْ المنشآت لتوفير خدمات الماءَ والمراحيضَ في نقاط مناطق السفر التي أستقر فيها عدد من المهاجرين.

1.2 التعرف على اللاجئين وتقديم الحماية لهم:

قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتدشين برنامج للبت في طلبات اللجوء - RSD) في الصومال وهيرجيسا زجارويه زبونتلاند وذلك لتلبية احتياجاتَ اللاجئين وتوفير الحمايةِ الفوريةِ لطالبي اللجوء. وعليه، تم تعزيز موظفي هذا البرنامج في جاراويه في عام 2007 لتعزيز زيادةَ مقدرات هذا البرنامج. كما تم الإتفاق في مذكرة التفاهم بين المفوضية السامية للأمم المتدة لشؤون اللاجئين وفريق عمل هذا البرنامج RSD) ضمن وزارة داخليةِ في بونتلاند وذلك في أواخر 2006. وفي هذا الخصوص، تَعهّدَ فريق العمل في هذا البرنامج بالقيام بعمل إجْراءات التسجيل والتوثيق لطالبي اللجوء. كما وافقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على القيام بإجْراء تحديد دول اللجوء الفعليةِ. أما بالنسبة لأوضاع العملية العسكرية في جاراويه، كانت هنالك بَعْض التساؤلات عن عملية ا رم على على ضابطِ موظف في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الخامس من أبريل/نيسان 2008.

في 6 مارس 2006أوقفت لجنة إستحقاق للاجئين (REC) و وزارة الداخلية في أرض الصومال عملية تسجيلَ طالبي اللجوء الجدّدِ في الصومال بناء على أوامر الرّئيس مع الإستمرار في تسجيل طلباتِ اللجوء بشكل بدائي مِنْ سكان المناطق الجبلية الأثيوبية. وقام الوزير بعد المُناقشاتِ الشاملةِ بترشّحَ لجنة جديدة لمستحقي اللجوء في أكتوبر/تشرين الأول 2006 والتي كان من ضمن موظفيها للمرة الأولى إمرأتين. وإعتبارا مِنْ نهايةِ 2007، فإن لجنة الاستحقاق للاجئين لم تستأنف عملها أو متابعة عملية التسجيلَ لطالبي اللجوء على الرغم مِنْ استبدال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول استحقاق اللجوء للقيام بالإجراءاتَ الضرورية والسَماح للجنةِ الإستحقاق الخاصة

باللاجئين للتخلي عن وظائفِها. وعلى أية حال تم مؤخرا توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة إستحقاق للاجئين والمفوضية السامية للأمم المتحدةِ لشؤون اللاجئين والتي قدْ تُساعدُ في حَلّ بعض القضايا الطويلة المدى من خلال نظام التعريف والتسجيل والتعجيل من تقدم عمل لجنة إستحقاق اللاجئيين وذلك تلبية لإحتياجات اللاجئين ممن يعانون من أوضاع سيئة.

أما اللاجئونُ الذين تم تحديد وضعهم القانوني من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدةِ لشؤون اللاجئين في الصومال ومن تم نحهم هذ الوضع بموجب أمر رسمي، فلهم الحق في تلقي خدماتَ الصحةِ والتعليم و يمنح الأفرادِ من الضعفاء (الأكثر إحتياجا للجوء) دعما أكبر. وحول خيارات الحلول الدائمة في بونتلاند، أصبحت محدودة في الوقت الحاضر وبأن الجزء الأكبر من الدعم سيتم تخصيصه لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين أولبعض حالاتِ العودة الطوعيةِ إلى بلد المنشأِ. في عام 2007، سجلت 32 حالات أي غادر حوالي 91شخصا أرض الصومال لإعادةِ توطينهم بشكل رسمي في كندا، بينما 92 حالة (252 شخصا) قُدّمتْ للنظر فيها . مستندة دلائل مقدمة مِنْ سلطاتِ بونتلاند لدَعْم مثل هذه الإجراءاتِ وتأكيدها المتزايد على الإعتمادِ الذاتي والقيام بنشاطاتِ لزيادة الدخل لهم حيث تم التخطيط له في عام 2008 والسنوات القادمةِ.

1.3 منع العنفِ الجنسي المبني على اساس النوع:

هناك حوادث مروعة من العنفِ الجنسي تحدث بين الأشخاص المرحَّلين. إستنادا ل جمعية الحماية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) والمجموعة التي تعمل ضد ومنع العنف الجنسي في نيروبي حيث أشارت بأن السبب في إنتشارَ العنفِ الجنسي هو الإختلاف الجنسي – والتي تمخض عنها ردود فعل إيجابية في كل من المناطق الخاصة بجاراويه وبيداواه وبوصاصو وجالكايو. وأشارت أيضا بأن أعمال العنفِ الجنسي منتشرة حاليا في مناطق النزوح في الصومال والتي فرضت بسبب حركة تنقل اللاجئين وباشرت القيام بعمليات حماية ومراقبة لحركة النزوح الجماعي.

1.4 حماية ومراقبة المجموعات المتحركة:

تم تأسيس الآليات المُختَلِفة لمُرَاقبَة إنتهاكاتِ حقوق الإنسان ضدّ المهاجرين والأشخاص المرحَّلين في الصومال. وتتضمن متابعة حركة النزوح الجماعي بسبب الفيضانات والنزاع العشائري والجفاف والتسلل عبر الحدود. ومن خلال شبكة تضم أكثر مِنْ 20 شريكِ محلي من المنظمات غير الحكوميةِ تقوم بتسليم تقرير أسبوعي و إنذار مبكّرَعن متابعة حركة النزوح الجماعي الذي يتم توزيعه على الجمهور بشكل واسع على المستوى المحلي والدولي. هذه العمليةِ نفذت من قِبل اليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة أوكسفام Oxfam Novib ومجلس اللاجئين النرويجي - NRC وذلك من خلال شبكة الشركاءِ المحليّين في كافة أنحاء البلاد، لتسجيل والتنديد ضدّ

إنتهاكاتِ حقوق الإنسان التي تحدث في الصومال. الآليات الأخرى المُختَلِفة طُبّقت لمُرَاقبَة المشاكل المعيّنةِ والتي تواجه الجماعات المهاجرة في بوصاصو ، وأهمية إيجاد أجهزة للتنسيق المحليّ والوطني بينما يتم التوسع في عمليات مماثلة لتشمل كل الجماعات المهاجرة.

1.5 بندِ المعلوماتِ

تم تطوير حملة إستراتيجية للدفاع ولحماية اللاجئين وذلك من خلال توزيع المنشوراتِ تحذيرية أو عن طريق الإذاعة للمهاجرين المتوقع هجرتهم إلى اليمن لتحذيرهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها أثناء دخولهم اليمن عبر مدينة بوصاصو وتقديم النصيحة لهم من أجل توفير الأمن والسلامة في منطقة بونتلاند وقد كتبت هذه المنشورات بعدد من اللغاتِ المُختَلِفةِ التي تتحدثها الجماعات المهاجرة وزعت في مقاديشو و بوصاصو . وقد دَعمتَ المنظمة الدولية للهجرة - (IOM) الحملة الإعلانية من خلال البث الإذاعي والتلفزيوني في إثيوبيا لتقديم النصح والتحذير من أخطار الـ ـِة وتَتضمّنُ هذه الإستراتيجيةُ الجُهودَ من أجل الضغط على السلطاتِ الوطنية والمحليةِ والزعماء المحليين ومن لهم علاقة بذلك للالتزام بقضايا الهجرة المختلطة المتزايدة . وقد نجحت الحملة إلى حد ما في وصول بعض المهاجرين مؤخرا إلى اليمن مِنْ جيبوتي وأولئك الذين تم إعتقالهم ا في الصومال أدعوا بأنهم أختاروا هذا الطريق بسبب ما علموه من الخطر الذي قد يتعرض له المهاجر من بوصاصو وبأنهم لم يكونوا على علم بالمعلومات الخاصة بالتحذير من خطر الهجرة الغير شرعيةِ وقد طلب من هذه الحملة أن تكون أكثر تنسيق لتشمل كل مناطق الهجرة الرئيسية والمواقع الإضافية مع إعطاء معلومات لأماكن العبور البديلة.

1.6 المساعدة في العودة الطوعية:

استجابة للتزايد في المهاجرين التائهين ورفض طالبي اللجوء في بوصاصو، قامت منظمة الهجرة الدولية بتنفيذ عودتين صوعيتين وذلك في العام 2006 وواحدة في العام 2008. كما أن عددا من الأشخاص الذين عادوا سابقاً من العملية الأولى، حاولوا بالتالي الوصول إلى العودة الطوعية بمساعدة للمرة الثانية, ولوضع حد للناس من تكرار هذه العمليات تم الاقتراح بأن العودة الطوعية بمساعدة يجب أن تتوفر فقط لفئات المهاجرين التائهين والأشد تعرضاً للمخاطر وكذلك طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم، كما يتعين أن يتم القيام بها في نهاية المواسم النشطة أي خلال شهري مارس/إبريل.

2. الإستراتيجية المقترحة

خلصت الدراسة السريعة التي أجراها فريق عمل الهجرة المختلطة حول ظاهرة الهجرة المختلفة عبر خليج عدن في بوصاصو بمجموعة من التوصيات التي هدفت إلى تقديم توجه استراتيجي أكثر وضوحاً لتحسين الاستجابة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل. وبموافقة من فريق عمل الهجرة المختلطة ولضمان التمسك بالمنهاج الذي يتبع من قبل الدول الأخرى في المنطقة، فأن هذه التوصيات قد تم دمجها في جدول استراتيجي يتبع إطار عمل خطة مُعدة من المفوضية وتتألف من 10 نقاط.

إن هذا الجدول الاستراتيجي للصومال يستخدم كأساس للنقاش في الاجتماع القادم المرتقب حول الهجرة المختلطة الذي سينعقد في صنعاء/ اليمن والذي يتطلع إلى أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تطويره إلى وثيقة إقليمية وهناك أولويتين استراتيجيتين للصومال في دراسة فريق عمل الهجرة المختلطة:

1.2 تحسين التنسيق الإقليمي، التحليلات والإرتباطات مع المنظمات الإقليمية.

إن أنشطة الدراسة التي قام بها فريق عمل الهجرة المختلطة بما في ذلك الدراسة الحالية قد ركزت بشكل محتوم على الاهتمام بالوضع داخل الصومال. كما يستنتج من الأجزاء السابقة لهذه الدراسة، بوجود فجوات هامة في فهم الديناميكيات الإقليمية بما في ذلك الروابط بين طريق بوصاصو وطرق الهجرة البديلة، لاسيما عبر جيبوتي والتي تشهد هجرة جماعية مستمرة أو متجددة وفي حين تتوفر للمنظمات العاملة في كل من أثيوبيا وجيبوتي واليمن وكذلك العاملة في أقطار العبور والهجرة البعيدة قدراً كبيراً من المعرفة عن ظروف الهجرة المختلطة في كل قطر على حده، إلا أن هذه المعلومات بحاجة إلى تجميعها لإعطاء تنسيق أفضل للإستجابة الإقليمية.

بالإضافة إلى ما سبق فلا يوجد منتدى إقليمي منظم للتعاطي بشكل محدد مع قضايا الهجرة في خليج عدن. وعليه، تحتاج بلدان المصدر، والعبور و/أو الهجرة مثل منظمة الإيجاد، والوحدة الإفريقية إلى إيجاد آلية لحوار منتظم حول القضايا ذات الصلة بما في ذلك رسم السياسة والتعاون عبر الحدود. ومثل هذه الآلية تتمثل في النشاط التشاوري الإقليمي والذي يتعين مناقشته في مؤتمر إقليمي قادم حول التعاون القائم بين الحكومات وبين الأقاليم حول ادارة الهجرة في أديس أبابا، والذي ستسضيفه كل من منظمة الهجرة الدولية بالإشتراك مع منظمة إيجاد ومنظمة الوحدة الإفريقية. وهناك مبادرة إقليمية أو دولية أخرى كما في منتدى صنعاء، والتشاور الوزاري حول العمل التعاقدي (والذي افتتحت أعماله في أبو ظبي في يناير من العام 2008) والحوار الأفريقي الأوروبي حيث سيتم الاستفادة من مثل هذه الآليات.